مراجعات الكتب

نحو نظام اقتصادي عالمي ــ دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية . د. اسماعيل صبري عبدالله (الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٩٧٦)

هذا كتاب هام في السياسة الاقتصادية والعلاقات الدولية . وقبل ان اتعرض لموضوعات الكتاب قد تحسن الاشارة بكلمة سريعة عن مؤلفه :

بدأ اسماعيل صبري عبدالله مدرسا للاقتصاد في كليات الحقوق في جامعات الاسكندرية والقاهرة ، ليختطفه العمل السياسي ، في لعبة التعاون والصراع بين مجموعة الماركسيين المصريين والنظام الناصري ، فيقضي دوريا فترات وراء الاسوار ويتحمل مسؤوليات اقتصادية عليا . فكان ضمن المجموعة التي عملت في المؤسسة الاقتصادية بعد التمصير ، وهي المسؤولة عن انشاء القطاع العام في مصر الى حد كبير ، كما عمل في قطاع الصحافة . وفي السنوات الاخيرة تولى اسماعيل صبري عبدالله ادارة معهد التخطيط القومي في مصر وعمل وزيرا للتخطيط . ثم هو بعد كل ذلك احد الوجوه اللامعة في المؤتمرات الاقتصادية الدولية . هل أضيف ايضا انه علمني الاقتصاد قبل حوالي ربع قرن في جامعة القاهرة ؟

ان المؤلف يجمع بين توليفة غير عادية من الخبرات . فهو مفكر اكاديمي ، ولكنه أيضا غارق في العمل السياسي في فترة من اكثر الفترات اضطرابا ، وهو من ناحية ثالثة مسؤول تحمل مسؤوليات سياسية وادارية . وليس من قبيل المبالغة القول بانه حقق توازنا صعبا ووصل الى نجاح بارز في كافة هذه المجالات .

★ ★ ★

عنوان الكتاب « نحو نظام اقتصادي عالمي جديد » لا يوفيه حقه . فالحديث عن النظام الاقتصادي الجديد يثير في الذهن عادة العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية ، ومطالبة الاخيرة بعلاقات اكثر عدالة .. ولكن مضمون الكتاب يجاوز ذلك بكثير . فهو دراسة نقدية متكاملة ومتعمقة لقضايا التنمية وطبيعة

النظام الاقتصادي واهدافه . ولذلك فان العنوان الاضافي « دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية » تعبر عن حقيقة الكتاب بشكل أوفى .

والكتاب يعكس شخصية المؤلف فهو ليس فقط دراسة نظرية نقدية ولكنه ايضا موقف ملتزم واقتراحات لسياسات وبرامج في قضايا سياسية اساسية .

وقد يكون من المفيد أن نبدأ باستعراض محتويات الكتاب .

تقسم الكتاب الى سبعة أجزاء :

١ ــ الاطار الاجرائـــي
٢ ــ الاطار الاقتصادي والسياسي
٣ ــ الاطار الفكـــري
٤ ــ قضايا النزاع الحالية
٥ ــ المواجهـة والمفاوضة
٦ ــ نقد استراتيجيات التنمية في العالم الثالث
٧ ــ ملامح استراتيجيات تنمية للمستقبل

وميزة هذا التقسيم انه يطرح الموضوع في اطار متكامل من حيث المعلومات المتوافرة عن الموضوع ، والتيارات الفكرية السائدة ، والظروف الاقتصادية والاجتماعيـة القائمة ،قبل ابداء موقف في الموضوع . وبذلك لا يبدو الامر نبتا معلقا في الهواء .

وقد حرص المؤلف ، وهو أكاديمي قديم ، على أن يتضمن الكتاب استعراضا شاملا للمؤتمرات الدولية والعلمية التي ناقشت الموضوع والمواثيق والبحوث والندوات والدراسات التي تمت حوله . ولذلك فان الكتاب يعتبر من هذه الزاوية مرجعـا مفيدا لكل باحث في الموضوع يجد فيه مصدرا شاملا للمراجع والبحوث حوله . وهذه في ذاتها خدمة جليلة للباحثين . وهو أمر كثيرا ما نغفل عنه في مؤلفاتنا العربيـة. فعادة ما نقدم هذه المؤلفات كما لو كان الغرض الوحيد منها هو نقل فكرنا الى القاريء، ونهمل دورا اخرا قد لا يكون اقل اهمية، وهو أن الكتاب ادارة للبحث عن طريق ما يقدمه من مصادر ومراجع حول الموضوع . وهذا ما حرص عليه المؤلف ونجح فيه.

وقد قدم المؤلف في الجزئين الاول والثالث (الاطار الاجرائي ، والاطار الفكـري) مصادر المعلومات عن هذا الموضوع ، في حين خصص الجزئين الثاني والرابـع (الاطار الاقتصادي والسياسي ، وقضايا النزاع الحالية) لاعداد القاريء لاستيعاب ظروف الواقع الذي نشأت فيه المطالبة بنظام اقتصادي جديد . وانتهز المؤلف هذه الفرصة ليلقي ضوءا على عديد من الامور التي تقبل عادة كمسلمات .

فتناول في « الاطار الاقتصادي والسياسي » ازمة التنمية في العالم الثالث مبينـا قصور فكرة المؤشرات العادية المبنية على معدل نمو الناتج القومي وأثرها المضلل، وقدم نظرة اكثر تفحصا .كما استعرض مشاكل العالم الصناعي الاول وبين ان ما يتعرض له الان ليس مجرد ازمة اداء ، ولكنها ازمة بنيان وازمة للنظام الراسمالي نفســـه.

وفي هذا يصدق المؤلف مع موقفه المذهبي .

كما تناول أوضاع دول العالم الثاني الاشتراكية .ولم يخلو من نظرة انتقادية لبعض اساليبها في التعامل عن طريق اتفاقات التعاون الثنائي وما لها من تأثير على نمـو التجارة . وهو أمر يبين مدى استقلالية المؤلفوقدرته على توزيع الانتقادات بصرف النظر عن شكل النظام الاقتصادي . ومع ذلك فربما يكون المؤلف اكثر تهاونا مع الدول الاشتراكية فيما يتعلق بنقص نسبة المعونات التي تقدمها للدول النامية ، اذ لا يكفي الادعاء بأن الدول المتقدمة الراسمالية تعوض الدول النامية عن صور الاستغـلال الاستعماري في الماضي ، كما أن المسألة ليست مجرد « عدم فهم متبادل » (ص ٢٦٨).

وفي ضوء هذا الواقع الاقتصادي لدول العالم الثالث والعالم المتقدم والدول الاشتراكية بين الجزء الرابع « قضايا النزاع الحالية » اهم المجالات التي يثار حولها النقاش بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة من أجل انشاء نظام اقتصادي جديد .

وتحت عنوان « المواجهة والمفاوضة » ناقش المؤلف وسائل الدول النامية لتعديل علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة وهل الامر يحتاج الى مواجهة ام الى مفاوضة .

وتتلخص وجهة نظر المؤلف في ان الوضع الذي تعيشه دول العالم الثالث لا يعدو ان يكون صورة من صور الاستعمار الجديد وأن ما يتطلبه هو النضال . على ان المؤلف يدرك حدود المواجهة في ظروف الدول النامية ، ولذلك فانه يرى ان تكون للمواجهة اهداف مرحلية محددة .

وفي هذا الجزء تناول المؤلف طبيعة العلاقة الاستغلالية التي تربط بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وظاهرة الشركات متعددة الجنسية ، وضرورة الانتقال من مفهوم النظام الاقتصادي « الدولي » الى مفهوم النظام الاقتصادي « العالمي » . فالامر لا يقتصر على مجرد تعديل في العلاقات الدولية وانما يجاوز ذلك الى « تعديل جذري في النظام العالمي ، لن يصفي الراسمالية ، ولكنه يمكن ان يحد من قوتها ويحصر مجال نشاطها ويقلم اظافر استغلالها » (ص ١٢٥) .

والمؤلف في حرصه على ابراز التناقض الاساسي بين النظام الاشتراكي والنظام الراسمالي العالمي قد اهمل اعطاء فكرة « القوة » والسيطرة و « النفوذ » ما تستحقه من عناية في علاقة الاغنياء بالفقراء ولو كانوا ضمن المعسكر الاشتراكي ، ورغم انه يسلم « بأن كل مبادلة بين دولة متقدمة ودولة نامية هي بالضرورة مبادلة غير متكافئة تتضمن عنصر استغلال » (ص١٠٧) ، فلا زال المؤلف مهتما بالتناقض شرق/غرب اكثر من شمال / جنوب . ولعله في ذلك يخشى — وبحق — ان يؤدي مزيد من التركيز على التناقض شمال / جنوب الى تناسي مشكلة طبيعة النظام الاقتصادي . ومع ذلك فانه لا يمكن التغاضي عن خطورة التناقض بين الشمال والجنوب ، ولا ننسى ان بعض الحركات العمالية الاشتراكية في الغرب كانت تستفيد من استغلال المستعمرات وكثيرا ما وقفت ضد استقلالها مفضلة مزايا « الشمال » على مثاليات « الشرق » . وبالمثل فان فكرة « السيطرة » والنفوذ الاقتصادي تعتبر احد الحقائق المعاصرة والتي لا تعرف حدودا بين شرق وغرب .

ويعتبر الجزءان السادس والسابع الاسهام الاساسي للمؤلف .

فتناول في الجزء السادس « العالم الثالث من الداخل » وقدم دراسة نقدية نافذة لقضية التنمية سواء على المستوى الفكري النظري او من حيث تحليل النتائج للسياسات المطبقة فعلا . واتبع ذلك باستعراض عميق لاحد الامثلة التي تخفى من الفشل اكثر مما تظهر من النجاح ، وهي تجربة البرازيل والتي اطلق عليها مسايرة لكتاب امريكا اللاتينية « نموذج تنمية التخلف » .

واذا كانت النظرة التقليدية في التنمية تبنى على محاولة تقليد نموذج الغرب ، فقد اوضح المؤلف استحالة ذلك من ناحية وعدم جدواه بل وضرره من ناحية اخرى . فالظروف التاريخية التي صاحبت نشأة الراسمالية في الغرب ظروف فريدة لا يمكن تكرارها ، ولذلك فمن العبث المنطقي التعلق بفكرة واهية وهي ان تخلف الدول النامية مجرد تأخر زمني . كذلك فان نمط الغرب يحمل معه تكاليف اجتماعية باهظة حتى بافتراض امكان تحقق ذلك .

وبعد هذه النظرة الانتقادية العميقة قدم المؤلف في الجزء السابع « عناصر لاستراتيجيات تنمية بديلة » اهم اسهام شخصي له في هذا المجال الهام . وقد جمع المؤلف عناصر هذه الاستراتيجية المقترحة تحت ستة رؤوس اقلام :

ـ طريق التنمية الاشتراكية ـ الاعتماد على النفس ـ الاحتياجات الاساسية
ـ المشاركة ـ تنمية البيئة ـ الاعتماد الجماعي على النفس

وتدم في كل هذه الامور ـ رغم بعض الايجاز ـ نظرة ثاقبة ومعالجة جادة .

فاما عن التنمية الاشتراكية ،فلا ننسى ان المؤلف اشتراكي ملتزم . ومع ذلك فان معالجته لا تخلو من مرونة . فمع القول « بحتمية الحل الاشتراكي » فانه يرى « تعدد الطرق الى الاشتراكية » . ومع ذلك فانه يمكن ان يؤخذ هنا بعض العمومية في تعريف الاشتراكية من ناحية ، واهمال لمعالجة بعض المشاكل التي ظهرت في العمل والتي باتت تحتاج الى مواجهة من الاشتراكيين بوجه خاص ، مثل قضية البيروقراطية وانفصال طبقة المديرين والفنيين عن احتياجات الجماهير .

وتعتبر فكرة الاعتماد على النفس جوهر كل استراتيجية جادة للتنمية ،وهي نقطة البدء في كل سياسات التنمية .ويرتبط بفكرة الاعتماد على النفس فكرة اخرى لا تقل عنها اهمية وهي فكرة الاحتياجات الاساسية .

ويبدو ان النظرية الاقتصادية التقليدية والتي ظلت فترة طويلة بعيدة عن فكرة الترتيب الاساسي للحاجات تحت وطأة افكار عدم امكان المقارنة بين المنافع بين الافراد interpersonal comparison قد وصلت الى الاعتراف بوجود أفضلية مطلقة للاحتياجات الاساسية للافراد ، وان توازن الامثلية لا يمكن ان يتحقق دون اشباع هذه الاحتياجات الاساسية ولو ترتب على ذلك تحقيق اضرار لافراد اخرين في حاجات تكميلية . وهو عكس ما كان يعرف باسم توازن باريتو Parito-Optimum (انظر مثلا
John Rawls, A Theory of Justice — Oxford University Press 1971

وتعتبر المشاركة هي الضمان الوحيد لاثارة حماس الجماهير في الدول النامية لجهود التنمية ، من ناحية وتأكيد عدم انحرافها عن اهدافها من ناحية اخرى . ولعل فكرة الاعتماد الجماعي على النفس هي السبيل الوحيد لجعل هذه الافكار عن التنمية صالحة للتطبيق . فكل دولة نامية على حدة اضعف من ان يكون لها سياسة انمائية مستقلة حتى لو رغبت في ذلك . فلعلنا الان احوج ما نكون الى الاتحاد بين دول العالم الثالث : « يا ابناء العالم الثالث اتحدوا ! » .. هذا هو الشعار الذي نريده الان ....

من هذا الاستعراض يتضح ان كتاب اسماعيل صبري عبدالله كتاب هام بل حيوي لكل مهتم بالقضايا المعاصرة في العالم الثالث .

لقد فكر اسماعيل صبري عبدالله انه فكر ، في اول الامر ، في كتابة هذا الكتاب بلغة اوروبية حتى يكون اسهاما عربيا في الجدل الفكري العالمي الذي يدور حول هذه الامور ، ولكنه وجد ان واجبه الاول هو ان يخاطب قراء العربية في قضية هم طرف اساسي فيها . وحسنا فعل .. فانه اضاف قطعة ثمينة الى المكتبة العربية .

واخيرا .. فهل يجوز لتلميذ الامس ان يعلق على ما كتبه استاذه اليوم ....!

وهل ضاعت جهود اسماعيل صبري المعلم قبل ربع قرن ... هباء .. لست ادري .. !

حازم ببلاوي

مدير ادارة البحوث الاقتصادية ، وزارة المالية ، الكويت